وزير الكهرباء يعمم بمنح الأولوية في الكهرباء لري الزراعة

وزير الزراعة لـ«الوطن»: لن نحتاج الكثير من الكهرباء لكن تأمين رغيف الخبز أولوية

عبد الهادي شباط

عمم وزير الكهرباء غسان الزامل على جميع شركات الكهرباء في المحافظات السورية إعطاء الأولوية في التغذية الكهربائية للمناطق الزراعية وخاصة المزروعة بالقمح، معللاً ذلك بسبب النقص الحاصل في موسم الأمطار للعام الحالي.

وبعد تعميم هذا الخبر على صفحة الفيس بوك الخاصة في وزارة الكهرباء حدث الكثير من التفاعل والتعليقات حول الخبر لجهة هل يبشر ذلك بمزيد من برامج التقنين في حين الكثير من المعلقين حاولوا بيان أنهم زرعوا القمح في حدائقهم المنزلية وعلى أسطح بيوتهم وعلى الشرفات من باب الحصول على التغذية الإضافية من الكهرباء لزراعاتهم التي تحدثوا عنها وخاصة محصول القمح، في حين تساءل الكثير حول كيفية تنفيذ مثل هذا التعميم على المزارعين ومعرفة المساحات والمناطق المزروعة فعلاً بالقمح وغيره، ولمعرفة المزيد تواصلنا مع وزارة الزراعة لكيفية تنفيذ مثل هذا التعميم وتحديد المساحات المزروعة وخاصة بالقمح، حيث أوضح وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» عبر الهاتف أن استخدام الكهرباء لري المحاصيل الزراعية وخاصة محصول القمح هو من باب توفير البدائل لتشغيل مضخات المياه على آبار المياه وشبكات الري سواء المفتوحة أم شبكات الري الحديث خاصة عند عدم توافر حوامل الطاقة الأخرى (المازوت) لتشغيل هذه المضخات بهدف ري المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها محصول القمح، واعتبر أنه في الظروف الحالية لابد من التوجه نحو الأولويات وخاصة تأمين الاحتياجات الغذائية وفي مقدمتها رغيف الخبز متوقعاً عدم الحاجة لاستجرار كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية لهذا الغرض مع توافر معدلات أمطار جيدة ومحدودية زمن الري لمحصول القمح خلال شهرين أو ثلاثة أشهر. وبيّن أن المساحات المزروعة بالقمح مرصودة من الوزارة وهي موثقة عبر الخطة الزراعية والكشوفات الحسية التي نفذتها اللجان والوحدات الإرشادية في مختلف المناطق والمحافظات حيث تمت زراعة نحو ١,٤٦٥ مليون هكتار من أصل ١,٥٥٠ مليون هكتار وهو ما يمثل معدل تنفيذ ٩٥٪ لخطة زراعة القمح للموسم الحالي، وأن سقاية القمح عادة ما تحتاج لنحو ٧ ريات على مدى ٣ أشهر هي (آذار ونيسان وأيار) لكن معدل الهطلات المطرية هو من يحدد مدى الحاجة الفعلية لعدد الريات التي يحتاجها محصول القمح وأنه حتى الآن معدل الهطلات مقبول وعلى الأغلب ستكون بحاجة لنحو ٢- ٤ ريات لمحصول القمح منها ربة واحدة خلال الشهر الجاري آذار وبقية الريات ستكون في شهري نيسان وآذار المقبلين، بينما حدد الوزير أن المحافظات الشرقية دير الزور والرقة وريف حلب هي المناطق الأكثر حاجة للري ويتم العمل على توفير المياه اللازمة وحوامل الطاقة لتنفيذ عمليات السقاية وضمان نضوج محصول القمح بما يسهم في دعم الإنتاج المتوقع، وأن الموسم الزراعي لهذا العام جيد وهناك متابعة وإشراف من وزارة الزراعة وبالتعاون مع مختلف الجهات لإنجاح الخطة الزراعية وخاصة المحاصيل الإستراتيجية.

حلب تخسر شيوخ كار الذهب

رئيس جمعية الصاغة لـ«الوطن»: أقلّ خاتم يتجاوز سعره نصف مليون ليرة

علي محمود سليمان

كشف رئيس جمعية الصاغة في حلب جان بابلانيان أن شيوخ الكار لحرفة صياغة الذهب غادروا حلب خلال سنوات الأزمة وانتشروا في عدد من دول العالم من كندا إلى استراليا، وانخفض عدد الورشات العاملة في صياغة الذهب في حلب من ١٢٠٠ ورشة قبل الأزمة لحوالي ٤٠ ورشة حالياً وأغلبيتهم حرفيون دخلوا حديثاً للعمل بهذه المصلحة ويعملون ضمن منازلهم.

وفي تصريحه لـ«الوطن» بيّن بابلانيان أن مبيعات الذهب الحالية لا تشكل أي نسبة من مبيعات الذهب التي كانت سابقاً حيث لا تتجاوز حالياً في أحسن حالاتها كيلو غراماً واحداً يومياً وهو رقم ضعيف جداً للمبيعات، حيث تأثرت المبيعات بانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن في ظل الارتفاع الكبير للأسعار لتتركز المشتريات لدى المواطن على السلع الأساسية وبالدرجة الأولى ما يتعلق بالسلة الغذائية.

ولفت إلى أنه عندما حصل ارتفاع كبير في أسعار الذهب عام ٢٠١٥ ولامس الغرام سعر الـ٢٦ ألف كان هناك تراجع كبير في المبيعات، فكيف سيكون الحال حالياً وأصبح سعر غرام الذهب أكثر من ١٩٠ ألف ليرة سورية، ولذلك فأغلبية المشتريات الحالية من الأسواق لا تتعدى محبس الذهب لأجل الزواج، وحالياً مع اقتراب عيد الأم فهناك إقبال ضعيف على الشراء، والمعروف أنه موسم مبيعات بالنسبة للصاغة، فأغلبية الزبائن حالياً يدخلون إلى المحلات ويطلبون شراء قطعة وزنها خفيف جداً لتقديمها هدية لعيد الأم، وأقل خاتم ذهب في الوزن يتجاوز سعره ٥٠٠ ألف ليرة سورية.

مشيراً إلى أن الذهب دائماً ما كان يعد (زينة وخزينة) لدى المواطن، ولكن في الظروف الحالية فإن الإقبال انعدم على شراء ذهب الادخار من ليرات وأونصات، وعلى العكس فإن الوضع سابقاً كان إقدام الزبائن على مبيع ما لديهم من ذهب ادخاراً لتشغيل الأموال أو لتأمين مستلزمات المعيشة اليومية الأساسية.

وفي سياق متصل أوضح رئيس جمعية الصاغة في حلب أن دخول الذهب المهرب من تركيا إلى المناطق الخارجة عن السيطرة في الأراضي السورية لم يتوقف وهو يؤثر سلباً وبشكل كبير في مبيعات صاغة الذهب في حلب، لأنه يدخل تهريباً وينافس في الأسعار لعدم وجود ضرائب ورسوم جمركية عليه وهو غير مراقب، مع العلم أن أغلبية الورشات التي تصنع هذا الذهب كانت موجودة في حلب وأصحابها غادروا إلى تركيا ويعملون من هناك على إرسال بضاعتهم إلى المناطق السورية وخاصة في ريف حلب، مضيفاً إن المبيعات كانت تتحسن خلال المواسم الزراعية إن كان للقمح أو للزيتون حسب الموسم لكل منطقة ولكن حالياً لم يعد هناك مبيعات لهذه المواسم لأسباب تتعلق بصعوبة إيصال الذهب إلى تلك المناطق أو للارتفاع الكبير في الأسعار.

وحافظ الذهب على سعره لبداية الأسبوع الحالي حيث بقي سعر غرام الذهب عيار /٢١/ بـ١٩٢ ألف ليرة سورية للمبيع، كما كان عليه مع نهاية الأسبوع الماضي، والسعر نفسه بالنسبة لغرام الذهب عيار /١٨/ بـ١٦٤٥٧١ ليرة سورية للمبيع.

> في ٢٠١٥ كان سعر الذهب ٢٦ ألفاً والآن ١٩٠ ألف ليرة

باب تسويق القطن أغلق وعملياً لا يوجد تسويق للقطن حالياً

عماد لـ«الوطن»: الكمية المسوقة للموسم الحالي نحو ١٥,٥ ألف طن فقط

رامز محفوظ

بيّن رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الكميات المسوقة من القطن للموسم الحالي قليلة جداً وبلغت حتى تاريخه حوالي ١٥,٥ ألف طن فقط.

وأكد عماد بأنه خلال الموسم الحالي لم يتم تسويق القطن أبداً من مناطق سيطرة الإرهابيين في الجزيرة السورية.

وأوضح بأنه فقط من المناطق المحررة والواقعة تحت سيطرة الدولة في دير الزور مثل منطقة الشامي وفي المناطق المحررة في الرقة تم تسويق القطن أما من الحسكة فلم يكن هناك تسويق للقطن أبداً خلال الموسم الحالي.

ولفت عماد إلى أن باب تسويق القطن أغلق وعملياً لا يوجد تسويق للقطن الموجود لدى الفلاحين سواء بالنسبة للمحبوب من الفلاحين لموسم عام ٢٠٢١ بمبلغ قدره ١٥٠٠ ليرة.

والسعر المحدد للكيلوغرام قطن هو الواصل أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان وذلك وفقاً للتكاليف الفعلية لمستلزمات الإنتاج وبحيث يكون الدعم الحكومي عند استلام المنتج النهائي.

وفي أيلول من عام ٢٠٢٠ قامت اللجنة الاقتصادية برفع سعر شراء الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من المزارعين من ٣٦٠ إلى ٧٠٠ ليرة سورية للمبيع، كما كان عليه مع نهاية الأسبوع الماضي، والسعر نفسه بالنسبة لغرام الذهب عيار /١٨/ بـ١٦٤٥٧١ ليرة سورية للمبيع.

وأشار إلى أن السعر الذي تم تحديده لشراء القطن مجد وجيد ويغطي كل التكاليف التي دفعها الفلاح وتم تحديده بناء على دراسات التكاليف بشكل علمي ودقيق وهذه التكاليف محسوبة بجميع الدراسات سواء بالنسبة للأسعار المدعومة وغير المدعومة، لافتاً إلى أنه من خلال هذه الدراسات وبعد تحديد السعر الجديد تم إعطاء هامش ربح قانونياً للفلاح.

وختم بالقول: إن الحكومة دائماً كانت مع الفلاح ومازالت وهي تسعى لأن يكون راضياً عن السعر الذي تعطيه إياه سواء بالنسبة للقطن أم لأي محاصيل أخرى.

هذا وكان قد وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية بتحديد سعر شراء الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم عام ٢٠٢١ بمبلغ قدره ١٥٠٠ ليرة.

العاطلات عن العمل...

بنك الفقراء يمكن أن يكون مفيداً للنساء خاصة بعد صدور قانون التمويل

طلال ماضي

تعددت الرؤى والمداخلات التي تناولت تمكين المرأة اقتصادياً في سورية لكنها اجتمعت على أن التمكين الاقتصادي هو الدرجة الأولى في سلم تمكينها على جميع الصعد والسؤال كيف يمكن تمكينها اقتصادياً...؟

المكتب المركزي للإحصاء بيّن في الإصدار الثالث والسبعين للمجموعة الإحصائية السنوية، أن نسبة الإناث العاطلات عن العمل ٦٢,٢ بالمئة بتعداد يقرب من مليون ومئتين وخمسين ألف عاطلة عن العمل من الإناث، وذلك من إجمالي القوة العاملة من كلا الجنسين والتي يقرب تعدادها من ٥ ملايين و٤٠٠ ألف قادر على العمل، في حين بلغت أعداد غير المتزوجات من كل الفئات العمرية ما يقرب من ٨٠٠ ألف أنثى، منهن ما يزيد على ٢٣٠ ألف أنثى فوق سن الثلاثين، من دون أن يشمل هذا الرقم النساء الأرامل والمطلقات.

الدكتور همام مالك كناج اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن النسبة المرتفعة للعاطلات عن العمل في سورية تظهر تحدياً جلياً أمام الحكومة، ما يستوجب العمل باكراً وجدياً بالشراكة مع المجتمع لتمكين المرأة تجنباً لما يمكن أن تسببه حاجتها وضعفها من مشكلات اجتماعية قد تتفاقم إلى مشكلات مزمنة مع مرور الوقت، لافتاً إلى أن ظروف الحرب والإجراءات القسرية أحادية الجانب أدت إلى بلوغنا مستويات كارثية من الفقر، كما تفيد التقديرات بوقوع أكثر من ٨٠ بالمئة من السوريين تحت خطه.

وحول مخاطر القروض الصغيرة والمتناهية الصغر على النساء لكون ملكيتها تكون في الحدود الدنيا وبعض المجتمعات لا تورث النساء، بيّن الدكتور كناج أن التجربة عبر التاريخ أثبتت أن المقترضين من بنك الفقراء والبنوك الأخرى المشابهة أكثر التزاماً بالسداد واستفادةً من الإقراض، على حين أن الشخص كلما ازداد قوةً وغنىً ازداد إساءةً في استخدام القرض والتحايل على عدم رده، لذا فإن الإنسان الذي لا يملك شيئاً له الأولوية الأولى في الحصول على القرض من وجهة نظره.

وحول سبب نجاح بنك الفقراء في بنغلادش اعتبر كناج أن السبب الأساسي يعود إلى وضع مفهوم متميز يقوم على مداخل عديدة اقتصادية واجتماعية تتم بالمشاركة الكاملة في صنع القرار بين العاملين في البنك واعتبر الدكتور كناج أن بنك الفقراء تجربة اجتماعية في ثوب اقتصادي يمكن الاستفادة من هذه التجربة في سورية وخاصة بعد صدور قانون (مصارف التمويل الأصغر) بهدف دعم مشاريع محدودي ومعدومي الدخل والأعمال والمشاريع الصغيرة وتحقيق التنمية والوصول إلى النساء الريفيات وتمكينهن.

الدكتور كناج أشار إلى تجربة بنك القرية «بنك جرامين» والتي عرفت ببنك الفقراء في بنغلادش كواحدة من أهم التجارب في العالم نجاحاً واستمرارية في مكافحة الفقر لفئة النساء الفقيرات وتمكينهن.

ودعا الدكتور كناج القائمين على تطبيق القانون ٨ لعام ٢٠٢١ إلى استخلاص الدروس المستفادة من تجربة بنك بنغلادش للنهوض بواقع المرأة السورية اقتصادياً وتمكينها ومنحها الفرصة لشق طريق الاستقلال المادي بالرغم من عثراته.

عدد لا يحصى من الأمثلة الصريحة لسيدات الأعمال في سورية اللواتي نجحن في مشاريعهن كالدكتورة مروة الأيتوني عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق التي اعتبرت أن العمل لدى النسوة يحتاج في المقام الأول إلى الرغبة والخروج من ثقافة أن مصروف المرأة على أبيها أو زوجها، لافتة إلى أن الظرف الاقتصادي الذي نمر به اليوم يتطلب العمل من جميع أفراد الأسرة.

وأشارت الأيتوني إلى أن تمكين المرأة اقتصادياً يحتاج في المقام الأول إلى تقديم الدعم المعنوي من محيطها المنزلي والمجتمعي قبل تقديم الدعم المادي وتحفيز النسوة على تقديم الأفكار التي تناسب مشاريعهن.

وبينت الأيتوني أن القانون رقم ٨ من شأنه الوصول إلى النساء الريفيات وخلق فرص عمل حقيقية لهن، لكنه يجب بالدرجة الأولى التحول من الضمانات العينية إلى الضمانات المجتمعية والوصول إلى النساء الراغبات في العمل وتقديم مستلزمات عمل المشروع لهن بعد التدريب والتأهيل على كيفية إدارة المشروع والإنتاج وتصريف المنتجات.

تمكين المرأة اقتصاديا شعار ترفعه المنظمات الدولية في كل عام وتتغنى فيه وسائل الإعلام في سورية، لكنه اليوم أمام النسبة العالية من العاطلات عن العمل فيجب دق ناقوس الخطر والوصول إلى منزل كل سيدة لديها رغبة في العمل وتوفيره حسب ظروفها وإمكانياتها فهل سننجح في ذلك...؟

٥٩بالمئة من ودائع السوريين تحت الطلب و٣١بالمئة لأجل و١٠ بالمئة لودائع التوفير

تيناوي لـ«الوطن»: لابد من التحرر من عقدة «التعثر» في منح التسهيلات الائتمانية

الوطن

أظهر التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم (٩) الصادر عن مصرف سورية المركزي تطور ودائع القطاع المصرفي حسب نوع الوديعة حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام ٢٠٢٠، حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب بمقدار ١,٧٧٨ مليار ليرة سورية لتصل إلى ٤,٢١٤ مليارات ليرة سورية في تشرين الأول من العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ٢,٤٣٥ مليار ليرة سورية نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ٧٣٪ وقد شكلت ما نسبته ٥٩٪ من إجمالي الودائع.

بينما ارتفعت الودائع لأجل بمقدار ١,٠١٠ مليار ليرة سورية لتصل إلى ٢,٢٥٩ مليار ليرة سورية مقارنة بـ١,٢٤٩ نهاية عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٨١٪ وقد شكلت ما نسبته ٣١٪ من إجمالي الودائع.

لكن التقرير بيّن فيما يخص ودائع التوفير أنها ارتفعت بصورة طفيفة بمقدار ٢٠ مليار ليرة سورية لتصل إلى ٦٩٦ مليار ليرة سورية مقارنة بـ٦٧٦ مليار ليرة سورية نهاية عام ٢٠١٩ مرتفعة بنحو ٣٪ وشكلت ١٠٪ من إجمالي الودائع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نقيب المهن المالية والمحاسبية محمد زهير تيناوي أن تضخم الودائع لدى المصارف العاملة هو مؤشر على عدم وجود خيارات بديلة عن الاستثمار أو الإيداع ي المصارف خاصة مع انخفاض عدد الشركات المساهمة والعاملة القادرة على تشغيل هذه الأموال ومنحها عائدات مالية مجزية لذلك تبقى المصارف هي الوجهة الأفضل لدى الكثيرين لجهة الأمان الذي تحققه هذه المصارف على الأقل فهي تحمي من الوقوع في فخ جامعي الأموال.

وبيّن أنه لا بد للقطاع المصرفي من التحرر من عقدة التعثر التي مر بها خلال المرحلة السابقة وما رافقها من إجراءات احترازية من مصرف سورية المركزي أسهمت في تراجع حجم التوظيفات ومنح التسهيلات الائتمانية وبالتالي تراكم الودائع وعدم القدرة على تشغيلها وباتت تمثل عبئاً لدى الكثير من المصارف خاصة المصارف العامة.

معتبراً أن صدور القانون رقم ٨ الخاص في تأسيس المصارف للتمويل الأصغر من شأنها أن توسع نافذة التمويل وتكون ملاذاً للودائع وتوظيفها من قبل الكثير من المودعين الراغبين في إيداع وتشغيل أموالهم ضمن قنوات آمنة.

وكان الدكتور أكرم الحوراني من قسم المصارف في كلية الاقتصاد اعتبر أن نمو الودائع لدى المصارف العاملة وارتفاع معدلاتها لديها هو مؤشر على ضعف قنوات التوظيف لهذه الأموال وعدم القدرة على توظيفها وفي المحصلة هذا يعطي دلالة على تراجع وضعف النشاط الاقتصادي والاستثماري وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف وعن تركز النسب الأكبر من الودائع لدى المصارف العامة وهو ما يسهم في ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف الحكومية، وأن هذه الودائع باتت تشكل حملاً ثقيلاً على المصارف لعدم القدرة على إيجاد توظيفات لتشغيلها وتحقيق واردات لها وتحقيق توازن بين فوائد تشغيل هذه الودائع وواردات المصارف، وربما تشير إلى عدم رغبة بعض المصارف باستقبال الودائع الجديدة هذا هو الأمر حيث ذهبت بعض المصارف إلى تحديد سقوف استقبال الودائع لديها بمليون ليرة وهو مؤشر واضح على عدم وجود توظيفات لدى المصرف على تشغيل هذه الأموال.

ويشار إلى أن التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم ٧ الصادر عن مصرف سورية المركزي تحدث أيضاً عن نمو الودائع بمختلف أنواعها ومنها نمو الودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام وحده إلى ١٤٧٥ مليار ليرة في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ١١٧٤ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٢٦٪.